

من أجل توظيف مستدام: التقارب بين التعليم وسوق العمل

في السادس والعشرين من ماي، 2018 جمعت "أفكار" 30 مشاركا ومشاركة يمثلون أهم الأطراف الفاعلة للنقاش حول "التقارب بين التعليم وسوق العمل من أجل توظيف مستدام في تونس". ادار الحوار كل من ناصر عمار، الرئيس المؤسس للمدرسة العليا الخاصة للهندسة والتكنولوجيا كمقرر للجلسة والصحفي هيثم المكي كرئيس للجلسة. مثل المشاركون أكثر من 25 جهة حكومية، ومؤسسة مجتمع مدني، ومؤسسات قطاع خاص ومنظمات دولية ونقابات مهنية ومؤسسات تعليمية.

بدأت هذه الحلقة الرمضانية الخاصة من "أفكار" بأربعة مداخلات من متحدثين مثلوا مبادرات تعمل لمعالجة الفجوة بين مخرجات النظام التعليمي التونسي والكفاءات المطلوبة في سوق العمل تونسيا وعالميا. خلال مداخلاتهم، ألقى المتحدثون الأربعة الضوء على التحديات التالية:

- العدد الكبير من العاطلين عن العمل من خريجي الجامعات في تونس ومعدل النمو الاقتصادي المنخفض لاستيعاب العدد الحالي من خريجي الجامعات التونسية.
- عدم قدرة المنظومة التعليمية على رفد الطلاب في تونس بالمهارات اللازمة لدخول سوق العمل الحالي أو للاحتياجات المتوقعة لسوق العمل تونسيا وعالميا للعشرة حتى العشرين سنة القادمة.
- معاناة القطاعات الاقتصادية المعتمدة على الابتكار في إيجاد مرشحين مناسبين للوظائف المتاحة.
- ارتفاع وتيرة هجرة الكفاءات التونسية والمبدعين والعوائق التي يواجهها التونسيون في المهجر للاستثمار وخلق الوظائف في السوق التونسية.
- معاناة خريجي الجامعات في الأمية المضاعفة ثلاث مرات في إتقان اللغة والمهارات الصلبة والمهارات الناعمة.
- تدني معرفة الطلاب بسوق العمل وفرص التوظيف خصوصا أولئك الذين يعيشون خارج المراكز الاقتصادية الرئيسية.

تجمع "أفكار" حشد نقدي وفاعل من الاطراف المتداخلة لنقاش مشكلة تستلزم خطوات عاجلة لحلها و تخلق حوارا بين جهات متنوعة لمعالجة القضية وتطوير حلول قابلة للتنفيذ. في هذا العام تنتظم ست حلقات من سلسلة "أفكار" يعالج كل منها التحديات الاقتصادية في تونس.

التوصيات:

دعي المشاركون والمشاركات خلال الجلسة لاقتراح مجموعة من الحلول المحددة والقابلة للتنفيذ لمعالجة التحديات المبينة أعلاه. اقترحت المشاركات والمشاركون الحلول التالية:

(1) إعادة إحياء فروع المعهد العالي للدراسات التكنولوجية في المناطق الداخلية:

تفتقر بعض هذه المعاهد الى المعدات اللازمة لتدريب الطلاب في التخصصات التكنولوجية بما في ذلك التجهيزات الأساسية مثل اجهزة الحاسوب وشبكة الانترنت. اقترح المشاركون أن يتم تجهيز المعاهد التكنولوجية بالمعدات اللازمة لتوفير التعلم للطلبة واستغلال هذه المرافق لمزيد من فرص التدريب والتواصل مع الشركات والقطاع الخاص بحيث تكون الجامعات متاحة على مدار الساعة كمراكز للتعليم وتيسير التعلم خارج المحاضرات الأساسية بدلا من أن تكون مكانا لحضور المحاضرات والمغادرة للدراسة في منازلهم.

(2) تطوير الأساليب التربوية:

يحتاج المعلمون إلى تغيير أساليبهم التعليمية لتطوير عقلية للطلبة قائمة على إيمانهم أن بإمكانهم تطوير قدراتهم من خلال الالتزام والعمل الجاد وان الإبداع ما هو الا البداية للتعلم مما يخلق لديهم مرونة وحيا للتعلم بالإضافة الى مساعدة طلبتهم في تنظيم بحثهم عن المعرفة، بدلا من رؤية أنفسهم كمصدر وحيد للمعلومات والسلطة. اقترح المشاركون والمشاركات ايضا ان تسعى الجامعات التونسية لأن تصبح معتمدة وتطور سياسات لضمان الجودة لتحسين أدائها. اقترح المشاركون أيضا إنشاء موقع إلكتروني لتقييم الجامعات يتضمن إحصاءات حول كل جامعة وتقييم طلبتها لها لخلق نظام اوسع للمسائلة واستجابة الأساتذة لطلبتهن.

(3) مراجعة المناهج الجامعية ومتطلبات التخرج:

العديد من الطلبة في تونس لا يتقنون أي لغة من التي يدرسونها بشكل ممتاز و يفتقرون إلى الثقافة العامة والمهارات الناعمة للنجاح في مكان العمل. يتوجب على الجامعات تقديم برامج تعليمية أكثر توازنا ، بما في ذلك العلوم الإنسانية واللغات ، لمكافحة أمية الطلاب في إتقان اللغة والمهارات الصلبة و المهارات الناعمة ويتوجب عليها أيضا تغيير طريقة قياس مهارات طلبتها من اختبارات تقيس ببساطة قدرتهم على حفظ المواد الملقنة لهم إلى اعطائهم الفرص لتصبح طريقة التعلم أكثر استقلالية وقائمة على إيمانهم بقدرتهم على التعلم الذاتي.

إن تقديم الجامعات لبرامج تعليمية أكثر تنوعا يمنح الطلاب الفرصة لاكتشاف اهتماماتهم وتمكينهم من خلال قدرتهم على اختيار الموضوعات التي يودون تعلمها ومسار تطورهم الوظيفي لاحقا. الكثير من الطلبة ليسوا سعداء بالتخصصات التي يدرسونها ولا تمتلك عائلاتهم المعرفة الكافية لارشادهم في الاختيار ضمن النظام التعليمي المتاح.

يجب على الجامعات أن تقوم بمراجعة شاملة للأقسام التي تخرج أعدادا كبيرة من الطلبة غير القادرين على إيجاد فرص العمل وأن تقرر إن كانت هذه الاقسام ستستمر بالعمل أم لا.

4) تطوير المهارات الناعمة للطلبة في جميع المراحل:

تحتاج المؤسسات التعليمية إلى تطوير خططها التعليمية لتتضمن تطوير المهارات الناعمة والذكاء العاطفي والمرونة وطريقة التفكير لحل المشكلات التي يحتاجها الجيل القادم من الداخلين إلى سوق العمل. إن تطوير هذه المهارات وضرورة العمل عليها يسبق الجامعة بمراحل طويلة ويبدأ في التعليم الثانوي أو ما قبله.

يمكن للمؤسسات التعليمية أيضا اعطاء الفرص لطلابها لتطوير هذه المهارات عن طريق خلق مساحات تعلم أكثر ثراء بما يضمن توفير أنشطة إضافية وخارجة عن المناهج الدراسية مثل الأندية الطلابية والجمعيات التي تمنح الطلبة الفرصة لتشكيل مجتمعات وروابط قوية وتطوير الأسس الأخلاقية داخل هذه المجتمعات بالإضافة إلى ممارسة التواصل مع محيطهم والعمل الجماعي.

5) توثيق التواصل والتعاون بين القطاع الخاص والجامعات في تطوير البرامج التعليمية وتوجيه الطلاب نحو فرص التطور المستقبلية في سوق العمل:

يمكن للقطاع الخاص أن يعرض مهاراته واحتياجاته البحثية للنظام التعليمي ويمكن للنظام التعليمي أن يتعاون مع القطاع الخاص لتوفير فرص تدريب للطلاب واطلاعهم على سوق العمل بالإضافة إلى توجيهين يساعدون الطلاب في خياراتهم المهنية. يفترض بالجامعات أن تتعاون في برامجها التعليمية بين التدريب النظري والعملي وأن تعمل لتضمين مخزون المعرفة والرؤية التي يقدمها القطاع الخاص في هذه البرامج عوضا فقط عن تنظيم يوم وظيفي أو زيارة أو زيارتين لمحاضرين من القطاع الخاص. لا يفترض بالقطاع الخاص أن يحل محل الجامعة في دورها في تعليم الطلبة ولكن ينبغي للثلاثين العمل معا بشكل متكامل لتحقيق الأهداف والغايات المشتركة. يجب على المؤسسات التعليمية أن تعمل لرفع مستوى الوعي بين طلابها حول الخيارات والفرص المتاحة في سوق العمل مستقبلا بدءا من المرحلة الثانوية وما قبلها. الكثير من الطلبة وعائلاتهم ينقصهم المعرفة الكافية حول احتياجات سوق العمل ولذا لا يملكون القدرة على التوجيه والإرشاد الكافي عند اختيار مساق الدراسة في المرحلة الثانوية أو الجامعة أو البرامج التقنية والمهنية.

6) ديمقراطية الوصول إلى التعليم والشبكات والفرص بين المناطق المزدهرة اقتصاديا والمهمشة:

يمكن للدولة التونسية إعادة إحياء الدور الذي تلعبه المؤسسات الموجودة على المستوى الوطني مثل المعهد العالي للدراسات التكنولوجية واستعمال مراكز القطب الصناعي والتكنولوجي ومراكز العمل عن بعد من أجل رفع سوية التعليم المقدم للطلبة وتوفير برامج تدعم تغيير المسار المهني لأفراد في منتصف مساراتهم المهنية وإعادة تدريب مقدمي الخدمات التعليمية من أجل تطوير مهاراتهم وخلق فرص للعمل عن بعد. يمكن تحويل المبادرات المتفرقة مثل تنظيم يوم وظيفي أو استضافة محاضر من القطاع الخاص إلى إصلاحات منهجية داخل هذه المؤسسات. اقترح المشاركون تأسيس شراكات مع المبادرات الموجودة وتعمل لسد الفجوة التنموية بين المناطق المختلفة والتعاون مع فاعلين على المستوى المحلي يعملون في هذه المناطق. أكد المشاركون أخيرا على أهمية توسيع ادراك ومعارف الطلبة الذين يعيشون في المناطق المهمشة اقتصاديا أو اجتماعيا أو جغرافيا.

(7) البحث خارج السوق التونسية لإيجاد فرص عمل في تونس:

بينما يبحث العديد من الخريجين التونسيين عن فرص عمل خارج تونس فإن تونس يمكن أن تصبح وجهة توظيف للشركات الباحثة عن العمالة الماهرة والمبدعة في مجال التكنولوجيا. أكد المشاركون على الحاجة لتبني عقلية معتمدة على السوق العالمية تشجع على ثقافة العمل عن بعد. يفترض بالمؤسسات التعليمية والشركات والمنظمات العاملة التواصل مع الشركات المهمة بتوظيف التونسيين للعمل عن بعد. يمكن أيضا استعمال مرافق مراكز القطب الصناعي والتكنولوجي ومراكز العمل عن بعد كمساحات يستغلها العاملون عن بعد خصوصا في المناطق المهمشة خارج المدن الكبرى.

(8) التركيز بشكل متجدد على القطاعات التي توفر فرصا كبيرة للعمل:

اقترح المشاركون إنشاء صندوق لدعم إعادة تأهيل الخريجين وتدريب مدربين في القطاعات الاقتصادية التي توفر فرصا كبيرة للعمل بهدف تقليل أثر هجرة العقول والكفاءات التونسية الى أوروبا كجزء من المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي واتفاقيات التجارة الحرة